



## مجلس نواب الشعب يستعد إلى حل هيئة الحقيقة والكرامة و نسف مسار العدالة الانتقالية بأكمله

تونس ، 13 مارس ، 2018. في وقت بالكاد أعلنت فيه هيئة الحقيقة والكرامة قرارها بتمديد عهدها لمدة سنة واحدة، اتخذ مكتب مجلس نواب الشعب خطوة خطيرة قد تجهض مسار العدالة الانتقالية بأكمله قبل الأوان .

استنادا على الفصل 18 من قانون العدالة الانتقالية، قررت هيئة الحقيقة والكرامة في 27 فيفري 2018 تمديد عهدها لمدة سنة واحدة و ضمان إنهاء اشغالها في 31 ديسمبر 2018. هذا و قد اشارت هيئة الحقيقة و الكرامة في قرارها أن ضرورة التمديد تأكدت، لا سيما جراء العقوبات التي واجهتها طوال مدة عهدها فيما يتعلق بإتاحة الاطلاع على أرشيف الدولة ، إضافة إلى غياب تعاون الدولة في إطار آلية المصالحة والتحكيم بالإضافة الى العدد الهائل من الملفات التي تلقتها الهيئة والذي تجاوز عتبة 63 000 ملفا. وأحيل هذا القرار الصادر عن هيئة الحقيقة والكرامة إلى مجلس نواب الشعب حتى يحاط علما به ويتبين على أساسه المراحل المقبلة بما يخدم مسار العدالة الانتقالية. . بالرغم من ذلك، وبطريقة مفاجئة، عقد مكتب مجلس نواب الشعب اجتماعا يوم 8 مارس، تبنى فيه قرارا لا يحترم الفصل 148-9 من الدستور التونسي وأحكام القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 ديسمبر 2013 والمتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها. في واقع الأمر، أشار مكتب مجلس نواب الشعب إلى أن قرار تمديد عهدة هيئة الحقيقة والكرامة يبقى من **صلاحيات مجلس نواب الشعب** وأنه سيتم عقد جلسة عامة يعرض خلالها القرار للتصويت أمام جميع النواب.

وتجدر الإشارة الى ان الدستور التونسي و النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب لم يمنحان السلطة التشريعية صلاحية اتخاذ قرار بشأن تجديد عهدة هيئة الحقيقة و الكرامة كون ذلك من صلاحيات الهيئة وحدها. و قد عللت الهيئة قرارها كما نص على ذلك صراحة الفصل 18 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013.

وتبقى هيئة الحقيقة والكرامة سلطة إدارية، وقراراتها مقررات إدارية لا تخضع إلا لرقابة المحكمة الإدارية. وبالطبع، يحق لمجلس نواب الشعب عقد اجتماع عام حول تمديد عهدة هيئة الحقيقة والكرامة يقتصر هدفه على إجراء مناقشة بشأن بقية مسار العدالة الانتقالية على ضوء الدوافع التي قدمتها الهيئة. إذ لا يمكن للمجلس في أي حال من و في الواقع تشير تصريحات بعض أعضاء مكتب الأحوال أن يعرض قرار هيئة الحقيقة والكرامة على التصويت . مجلس نواب الشعب إلى سوء فهم لصلاحيات مجلس نواب الشعب في هذه المسألة ، على الرغم من كونها مضمنة في الدستور التونسي و مؤطرة من خلال النظام الداخلي للمجلس.



بقرار عرض قرار تجديد عهدة هيئة الحقيقة والكرامة على تصويت النواب خلال جلسة عامة، يكون مجلس نواب الشعب قد تجاوز صلاحياته التشريعية و الاختصاص القضائي للإداري، وانتهك أحكام الدستور التونسي و النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

منذ بدء أشغالها سنة 2014، واجه سير عمل هيئة الحقيقة والكرامة عوائق مستمرة ولم يحظى بدعم أهم سلطات الدولة. إن مجلس نواب الشعب الذي يرفض حتى الآن ملأ الشغور صلب هيئة الحقيقة والكرامة و الذي سبق ان صادق على قانون المصالحة في المجال الإداري مخالفاً بذلك أهداف العدالة الانتقالية، يلمح اليوم إلى أنه قد ينهي عهدة الهيئة في وقت بدأت فيه للتو المعالجة القضائية للملفات وذلك في أعقاب التحقيقات التي أجريت حتى الآن. و في وقت انطلق فيه تعهد الدوائر المتخصصة بقضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سيمنع إنهاء عهدة هيئة الحقيقة والكرامة بالضرورة إحالة ما تبقى من الملفات التي قامت بالتحقيق فيها، والتي كان تعترم نقلها إلى الدوائر المذكورة قبل نهاية عهدتها (نهاية ماي 2018) وهو ما سيخلق في نهاية المطاف تمييزاً صادماً وغير شرعياً في ما يتعلق بالتعامل القضائي مع القضايا التي تعهدت بها هيئة الحقيقة و الكرامة، أي عدم مساواة بين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في المحاكم و أمام القانون ، في انتهاك ليس فقط للمبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية ولكن أيضا للروح العامة التي تقوم عليها العدالة الانتقالية.

من شأن مبادرة مجلس نواب الشعب أن تؤدي إلى تصاعد غضب الضحايا و تزايد مشاعر انعدام الثقة إزاء الدولة . كما يمكن لهاته المبادرة أن تسمم المناخ الاجتماعي والسياسي للبلاد في مرحلة مهمة من تعزيز الانتقال الديمقراطي.

تدعو المنظمات الموقعة على هذا البيان مكتب مجلس نواب الشعب إلى عقد جلسة عامة لملأ الشغور صلب هيئة الحقيقة والكرامة والاعتراف بقرار هذه الهيئة بتمديد عهدتها على النحو المنصوص عليه في قانون العدالة الانتقالية.

إن إتمام مسار العدالة التزام دستوري يقع على عاتق الدولة التونسية وفقاً للفصل 148.9 من الدستور التونسي الذي نص بوضوح على أن " الدولة تلتزم بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة بالتشريع المتعلق بها." هذا و يتوجب على مجلس نواب الشعب بوصفه هيئة تشريعية ، أن يلعب دوراً رئيسياً في نجاح عملية العدالة الانتقالية وحماية أهدافها بما في ذلك التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها النظام السابق، كشف الحقيقة وتحديد مسؤوليات الجناة ، و تعويض الضحايا ، وإرساء ضمانات عدم التكرار وتكريس منظومة حقوق الإنسان. في غياب ما سبق ذكره، تبقى المصالحة الوطنية الحقيقية والدائمة أمر مستحيلًا.



## المنظمات الممضية على البيان :

- الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية
- محامون بلا حدود
- المنظمة الدولية ضد التعذيب
- المخبر الديمقراطي
- الرابطة التونسية لحقوق الانسان
- جمعية الكرامة
- الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية